

سورة الاسراء

٨٤٩٧

خلافة الإنسان في أرضه ، بأن نهى كل والد أن يقتل ولده ، ونهى كل الآباء أن يقتلوا كل الأولاد .

ثم يقول الحق سبحانه :

وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً

وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾

بعد أن تحدث الحق سبحانه عما يحفظ النسل ويستبقى خلافة الله في الأرض ، أراد سبحانه أن يحمي هذا النسل من الضياع ، ويوفر له الحياة الكريمة . والإنسان منا حينما يُرزق بالولد أو البنت يطير به فرحاً ، ويؤثره على نفسه ، ويخرج اللقمة من فيه ليضعها في فم ولده ، ويسعى جامداً ليوفر له رفاهية العيش ، ويؤمن له المستقبل المرغبي ، وصدق الشاعر حين قال :

إِنَّمَا أَوْلَادُنَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ
إِنْ هَبَّتْ الرِّيحُ عَلَى بَعْضِهِمْ امْتَنَعَتْ عَيْنِي مِنَ الْقُبُورِ

لكن هذا النظام التكافلي الذي جعله الحق سبحانه عماداً تقوم عليه الحياة الأسرية سرعان ما ينهار من أساسه إذا ما دبّ الشك إلى قلب الأب في نسبة هذا الولد إليه ، فتتحول حياته إلى جحيم لا يُطاق ، وصراع داخلي مرير لا يستطيع مواجهته أو النطق به ؛ لأنه ملقن في ذاته هو .

لذلك يُحذّرنا الحق - تبارك وتعالى - من هذه الجريمة للنكراء :

ليحفظ على الناس أنسابهم ، ويطمئن كل أب إلى نسبة أبنائه إليه ، فيحنو عليهم ويرعاهم ، ويستعذب ألم الحياة ومتاعبها في سبيل راحتهم .

فيقول تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَىٰ .. ﴾ (٢٢)

والمعامل في أي القرآن الكريم يجد أن الحق سبحانه حينما يكلمنا عن الاوامر يذيل الأمر بقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا .. ﴾ (٢٢٩)

[البقرة]

والحديث هنا عن أحكام الطلاق ، فقد وضع له الحق سبحانه حدوداً ، وأمرنا أن نقف عندها لا نتعداها ، فكانه سبحانه أوصفنا إلى هذا الحد ، والممنوع أن نتعداه .

وأما في النواهي ، فيُنذِرُها بقوله : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا .. ﴾

(١٨٧)

[البقرة]

والنهي هنا عن مباشرة النساء حال الاعتكاف ، وكان الحق سبحانه يريد ألا نصل إلى الحد المنهي عنه ، وأن يكون بيننا وبينه مسافة ، فقال ﴿ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾ لنظّل على بُعد من النواهي ، وهذا احتياط واجب حتى لا نتقرب من المحظور فنقع فيه .

وقد قال النبي ﷺ : « من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه »^(١)

فيه .

(١) قال رسول الله ﷺ : « من رقع في الشبهات وقع في الحرام كالرأس يرمى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه » متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٥١) - ومسلم في صحيحه (١٥٩٩) من حديث النعمان ابن بشير .

فالحق سبحانه خالق الإنسان ، وهو أعلم به لا يريد له أن يقترب من المحظور : لأن له طريقاً وجانبية كثيراً ما يضعف الإنسان أمامها ؛ لذلك نهاه عن مجرد الاقتراب ، وقرَّب بين الفعل وقُرْبَان الفعل ، فالمحرَّم المحظور هنا هو الفعل نفسه ، فلماذا إذن حرَّم الله الاقتراب أيضاً ، وحذَّر منه ؟

نقول : لأن الله تعالى يريد أن يرحم عواطفك في هذه المسألة بالذات ، مسألة الغريزة الجنسية ، وهي أقوى غرائز الإنسان ، فإن حُفَّت حولها توشك أن تقع فيها ، فالابتعاد عنها وعن أسبابها أسلم لله .

وحيثما تكلم العلماء عن مظاهر الشهور والعلم قسموها إلى ثلاث مراحل : الإدراك ، ثم الوجدان ، ثم النزوع .

فلو فرضنا أنك تسير في بستان فرأيت به وردة جميلة ، فلحظة أن نظرت إليها هذا يُسمى « الإدراك » ؛ لأنك أدركت وجودها بحاسة البصر ، ولم يمنعك أحد من النظر إليها والتمتع بجمالها .

فإذا ما أعجبتك وراقك منظرها واستقر في نفسك حبها فهذا يسمى « الوجدان » أي : الانفعال الداخلي لما رأيت ، فإذا مددت يدك لتقطفها فهذا « نزوع » أي : عمل فعلي .

ففي أي مرحلة من هذه الثلاث يتحكم الشرع ؟

الشرع يتحكم في مرحلة النزوع ، ولا يمنعك من الإدراك ، أو من الوجدان ، إلا في هذه المسألة « مسألة الغريزة الجنسية » فلا يمكن فيها فصل النزوع عن الوجدان ، ولا الوجدان من الإدراك ، فهي

مراحل ملتحمة ومتشابكة ، بحيث لا تقوى النفس البشرية على الفصل بينها .

فإذا رأى الرجل امرأة جميلة ، فإن هذه الرؤية سرعان ما تُؤدِّد إعجاباً وميلاً ، ثم عشقاً وغريزة عنيفة تدعوه أنْ تمتدُّ يده ، ويتولد النزوع الذي نضاه . وهنا إما أنْ ينزع ويلبى نداء غريزته ، فيقع المحرم ، وإما أنْ يعف ويظل يعاني مرارة الحرمان .

والخالق سبحانه أعلم بطبيعة خلقه ، وبما يدور ويختلج داخلهم من احساس ومشاعر ؛ لذلك لم يُحرِّم الزنا فحسب ، بل حرَّم كل ما يؤدي إليه بداية من النظر ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا^(١) مِنْ أَبْصَارِهِمْ .. ﴾ (٣٠) [النور]

لأنك لو أدركتَ لوجدتَ ، ولو وجدتَ لفرغتَ ، فإنْ أخذتَ حظك من النزوع أفسدتَ أعراض النفس ، وإنْ عففتَ عشتَ مكبوتاً تعاني مشقاً لن تناله ، وليس لك صبر عنه .

إذن : الأسلم لك والمجتمع ، والأحفظ للأعراض والحرمان أنْ تقضَ بصرك عن محارم الناس فترحم أعراضهم وترحم نفسك .

لكن هذه الحقيقة كثيراً ما تضيي من الأذهان ، فيغش الإنسان نفسه بالاختلاط المحرم ، وإذا ما سئل ادَّعى البراءة وحسن النية وأخذ من صلة الزمالة أو القرابة أو الجوار ذريعة للمخالطة والمعاشرة وهو لا يدري أنه وأهم في هذا كله ، وأن خالقه سبحانه أدري به

(١) غش بصره : خفضه ولم ير له ولم يخلق ليساً أمامه ، أو كلف بصره ولم ينظره . [للتاموس القويم ١٦/٢] .

سُورَةُ الْاِسْرَةِ

﴿٨٥﴾

وأعلم بحاله ، وما أمره بقض بصره إلا لما يترتب عليه من مفساد ومضار ، إما تعود على المجتمع ، أو عليه نفسه .

لذلك قال ﷺ : « النظره سهم مسموم من سهام إبليس ، من تركها من مخالفتي أبدلته إيماناً يجد حلاوته في قلبه » ^(١) .

ومن هنا نفهم مراده سبحانه من قوله : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَى..﴾
﴿٣٢﴾ [الإسراء]

ولم يقل : لا تزفوا . لأن لهذه الجريمة مقدمات تؤدي إليها ، فاحذر أن تجعل نفسك على مقربة منها ؛ لأن من حأم حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ودعك ممن ينادون بالاختلاط والإباحية ؛ لأن الباطل مهما علأ ومهما كثر أتباعه فلن يكون حقاً في يوم من الأيام .

واحذر ما يشيع على الألسنة من قولهم هي بنت عمه ، وهو ابن خالها ، وهما تربياً في بيت واحد ، إلى آخر هذه المقولات الباطلة التي لا تغير من وجه الحرام شيئاً ، فطالما أن الفتاة تحل لك فلا يجوز لك الخلوة بها .

وفي الحديث النبوي : « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » ^(٢) .

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه (٢١٤/٤) من حديث حذيفة رضي الله عنه . وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . قال الذهبي في تلخيصه : « إسحاق وإد ، وعبد الرحمن هو الواسطي ضعوفه » .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (١١٤/١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين . وأخبار إليه الترمذي في سننه (١١٧١) وأخرجه موصولاً مرفوعاً (٢١٦٥) . وقال : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

إذن : ما حرّم الإسلام النظر لمجرد النظر ، وما حرّم الخلوة في ذاتها ولكن حرّمها : لأنهما من دوافع الزنا وأسبابه . فقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ.. (٣٢)﴾ [الاسراء] أبلغ في التحريم وأحوط وأسلم من : لا تزنوا .

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى في تحريم الخمر : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠)﴾ [المائدة]

ومع ذلك يخرج علينا مَنْ يقول : ليس في القرآن آية واحدة تحرم شرب الخمر .. سبحان الله ، فأيهما أبلغ وأشدّ في التحريم أن نقول لك : لا تشرب الخمر ، أم اجتنب الخمر ؟

لا تشرب الخمر : نهى عن الشرب فقط . إذن : يُباح لك شراؤها وبيعها وصناعتها ونقلها ... الخ . أما الاجتناب فيعني : البعد عنها ككية ، وعدم الالتقاء بها في أي مكان ، وعلى أية صورة . فالاجتناب - إذن - أشدّ من مجرد التحريم .

وكيف نقول بأن الاجتناب أقل من التحريم . وقد قال تعالى في مسألة هامة من مسائل العقيدة : ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا.. (١٧)﴾ [الزمر]

لهل تقول في هذه : إن الاجتناب أقل من التحريم ؟ وهل عبادة الطاغوت ليست محرمة ؟

ثم يقول تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً.. (٣٢)﴾ [الاسراء]

سورة الاسراء

﴿٨٥-٣﴾

الفاحشة : هي الشيء الذي اشدّ قبحه . وقد جعل الحق سبحانه الزنا فاحشة : لانه سبحانه وتعالى حينما خلق الزوجين : الذكر والانثى ، وقدر أن يكون منهما القناسل والتكاثر قدر لهما أصولاً يلتقيان عليها ، ومظلة لا يتم الزواج إلا تحتها ، ولم يترك هذه المسألة مشاعاً يأتيها من يأتيها : ليحفظ للناس الأنساب ، ويحصى طهارة النسل ، فيطمئن كل إنسان إلى سلامة نسبه ونسب أولاده .

والمراد من الأصول التي يلتقى عليها الزوجان عقد القران الذي يجمعهما بكلمة الله وعلى سنة رسوله ﷺ .

وهب أن لك بنتاً بلغت سن الزواج ، وعلمت أن شاباً ينظر إليها ، أو يحاول الاقتراب منها ، أو ما شابه ذلك ، ماذا سيكون موقفك ؟ لا شك أن نار الغيرة ستشتعل بداخلك ، وربما تعرضت لهذا الشاب ، وأقمت الدنيا ولم تقعدما .

لكن إذا ما طرق هذا الشاب بابك ، وتقدم لخطبة ابنتك فسرف تقابله بالترحاب وتسعد به ، وتدعو الاهل ، وتقيم الزينات والأفراح .

إنن : فما الذي حدث ؟ وما الذي تغير ؟ وما الفرق بين الأولى والثانية ؟

الفرق بينهما هو الفرق بين الحلال والحرام ؛ لذلك قيل : « جدع الحلال أنف الغيرة » .

فالذي يفكر على بناته من لمسة الهواء تراه عند الزواج يُجهز ابنته ، ويُسلمها بيده إلى زوجها ؛ لأنهما النقيض على كلمة الله ، هذه الكلمة المقدسة التي تقف في النفوس الأعاجيب .

مجرد أن يقول وليُّ الزوجة : زوجتُكَ . ويقول الزوج : وأنا قبلتُ . تنزل هذه الكلمة على القلوب برِّداً وسلاماً ، وتُحدث فيها انبساطاً وانشراحاً ؛ لأن لهذه الكلمة المقدسة عملاً في التكوين الذاتي للإنسان ، ولها أثر في انسجام ذراته ، وفي كل قطرة من دمه .

ومن آثار كلمة الله التي يلتقي عليها الزوجان ، أنها تُحدث سيالاً بينهما ، هو سيال الاستقبال الحسن ، وعدم الضجر ، وعدم الغيرة والشراسة ، فيلتقيان على خير ما يكون اللقاء .

ولذلك حينما يُشرع لنا الحق تبارك وتعالى العدة ، نجد عدة المطلقة غير عدة المتوفى عنها زوجها ، وفي هذا الاختلاف حكمة ؛ لأن الحق سبحانه يعلم طبيعة النفس البشرية وما يُزكر فيها .

ولو كانت الحكمة من العدة مجرد استبراء الرحم لكفى شهر واحد وحِيضة واحدة ، إنما الأمر أبعد من ذلك ، فعند المرأة اعتبارات أخرى وما زالت تحت تأثير الزواج السابق ؛ لأن سيال الحل فيه التقاء الإيجاب والسلب من الرجل والمرأة ، وقد تعودت المرأة على الإيجاب الحلال والسلب الحلال .

فإذا طَلَّقَت المرأة فلا يحلُّ لها الزواج قبل انقضاء العدة التي حددها الشرع بثلاثة أشهر^(١) ، وهي العدة التي يهدأ فيها سيال الحلال في نفسها ويجمد ، وبذلك تكون صالحة للالتقاء بزوج آخر .

(١) قال تعالى عن عدة المطلقة . وهي العدة التي يصح للزوج المطلق أن يراجع زوجته خلالها . وهي أيضاً العدة التي إذا مرت دون مراجعة صح للمرأة أن تتزوج زوجاً آخر . قال تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ بِرِجَالِهِنَّ ثَلَاثَ شُحُورٍ ۚ ﴾ [البقرة] . أي : ثلاث حِيضات .

سورة الانشراح

﴿٨٥﴾

أما في حالة المتوفى عنها زوجها فبعدتها أربعة أشهر وعشرة^(١) ،
والحكمة من الفارق بين العنتين أن المطلقة غالباً ما يكون بين
الزوجين كُرْه ، هذا الكُرْه بينهما يساعد على صوت السيال ؛ لأنها
بطبيعة الحال نافرة عنه خير رغبة فيه . أما المتوفى عنها زوجها فقد
فارقها دون كُرْه . فرغبتها فيه أشد ؛ لذلك تحتاج إلى وقت أطول
للتخلص من هذا السيال .

والحق سبحانه هذا يُدْأَى طبيعة المرأة ومشاعرها ، وعواطف
الميل والرغبة في زوجها ، ويعلم سبحانه أن هذا الميل وهذه الرغبة
تحتاج إلى وقت لتهدأ هذه العواطف لدى المرأة ، وتستمد نفسها
للالقاء بزوج آخر ؛ لأن لقاء الزوج بزوجه مسألة لا يحدث الانسجام
فيها بالتكوين العقلي ، بل الانسجام فيها بالتكوين العاطفي الغريزي
الذي يعتمد بالدرجة الأولى على توافق الذرات بين الذكر والأنثى .

هذا التوافق هو الذي يؤكد ذرات موجبة ، وذرات سالبة ، فيحدث
التوافق ، ويحدث الحب والعشق الذي يجمعهما ويمتزجان من خلاله .

وهذا - كما قلنا - أثر من آثار كلمة الله التي اجتمعنا عليها ونحت
ظلمها .

وهكذا يلتقي الزوجان في راحة ومدوء نفسي ، ويسكن كل منهما
للآخر ؛ لأن ذراتهما انسجمت وتكلفت ؛ ويفرح الأهل ويسعد الجميع .

(١) أما عدة الأرملة التي مات زوجها ، فيقول تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَهْلَهُنَّ أَشْهُرًا وَعَشْرًا فَإِذَا تَمَّتْ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ .. (١١٣)﴾

سورة الأترة

٨٥٠٦

وصديق رسول الله ﷺ حين قال في وصيته بالنساء : « إنما استحللتم فروجهن بكلمة الله »^(١)

وهذه الكلمة من الله تعالى الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلحه ، ولك أن تتصور الحال إن تم هذا اللقاء فيما حرم الله ، وبدون هذه الكلمة وما يحدث فيه من تناقض الذرات وعدم انسجام ونكح ومراة لا تنتهي ، ما بقيت فيهما أنفاس الحياة .

لذلك سعاد القرآن فاحشة ، والدليل على فحشه أن الموصوم به يحب ألا يعرف ، وأن تظل جرائمه خلسة من المجتمع ، وأن الذي يقترف هذه الفاحشة يكره أن تفعل في محارمه ، ويكفيها فحشا أن الله تعالى سماها فاحشة ، وشرع لها حداً يقام على مرتكبها علانية أمام أعين الجميع .

وقد عالج رسول الله ﷺ هذا الداء ، حينما أتاه شاب يشتكى ضعفه أمام غريزته الجنسية ، ويقول له : يا رسول الله ائذن لي في الزنا ، والنبي ﷺ أتى بقضايا دينية عامة للجميع ، ولكن حين يعالج داءات المجتمع يعالج كل إنسان بما يناسبه ، وعلى حسب ما فيه من داءات الضعف أمام شهوات نفسه .

ويتضح لنا هذا المنهج النبوي في جواب رسول الله ﷺ ، وقد سئل كثيراً عن أفضل الأعمال ، فقال لأحدهم : « الصلاة لوقتها »^(٢) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله من حديث طويل وفيه : « يا رسول الله في النساء ، فليكنم كذا ثم من بمان الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله » .

(٢) عن عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ : أي العمل أفضل ؟ قال : « الصلاة لوقتها » أخرجه مسلم في صحيحه (٨٥) كتاب الإيمان .

سورة الأنزلة

٨٥٠٧

وقال لآخر : « أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْق »^(١)

وقال لآخر : « أَنْ تَبْرَأَ أَخَاكَ » .

وهكذا تعددت الإجابات ، لأن النبي ﷺ لا يصف مزيحاً عاماً يعطيه للجميع ، بل يعطي لكل سائل الشجرة التي تُصلح خللاً في إيمانه ، كالطبيب الذي يهتم بعلاج مريضه ، فيُجرى له التجاليل والفحوصات اللازمة ؛ ليقف على موضع المرض ويصف العلاج المناسب .

فكيف استقبل رسول الله ﷺ هذا الشاب الذي جاءه يقول :
يا رسول الله إنني أصلي وأصوم ، وأفعل كل أوامر الدين إلا أنني
لا أقدر على مقاومة هذه الفريضة ؟

هل نهره واعتبره شاذاً ، وأغلق الباب في وجهه ؟ لا والله . بل
اعتبره مريضاً جاء يطلب العلاج بعد أن اعترف بمرضه ، والاعتراف
بالمريض أولى خطوات الشفاء والعافية .

وهذا الشاب ما جاء لرسول الله ﷺ إلا وهو كاره لمرضه ، وأول
ظاهرة في العافية أن تعترف بمرضك ، ولا تتكبر عليه ، فإن تكبرت
عليه استعمل واستعصى على العلاج .

وقد اعتبر النبي ﷺ شكوى هذا الشاب ظاهرة صحية في إيمانه ؛
لأنه ما جاء يشكو إلا وهو كاره لهذه الجريمة ، ويجد لها شيئاً في
نفسه . وانتظر كيف عالجه النبي ﷺ :

(١) من لم يدر مرضي الله عليه قال قال لي النبي ﷺ : « لا تصفون من المعروف شيئاً » ،
وأول من تلقى أخاه بوجه طلق ، أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٢٦) . وكذا أخرجه أحمد
في مسنده (١٧٢/٥) .

أجلسه ، ثم قال له : « يا أخا العرب أتحب هذا لأمك ؟ » فانتفض الشاب ، وتغير وجهه وقال : لا يا رسول الله جعلتُ فداك ، فقال : « أتحيه لأخيك ؟ أتحيه لزوجتك ؟ أتحيه لبناتك ؟ » والشاب يقول في كل مرة : لا يا رسول الله جعلتُ فداك .

ثم قال ﷺ : « وكذلك الناس لا يحبونه لامهاتهم ولا لأخواتهم ولا لزوجاتهم ولا لبناتهم » ثم وضع يده الشريفة على صدر هذا الشاب ودعا له : « اللهم نُقْ صدره ، وَحَصِّنْ قَرْجَه »^(١) .

وانصرف الشاب وهو يقول : لقد خرجتُ من عند رسول الله وليس أكره عندي من الزنا ، ووالله ما هممتُ بشيء من ذلك إلا وذكرتُ أمي وأختي وزوجتي وبناتي .

وما أشبه طريقة الرسول ﷺ في علاج هذا الشاب بما يفعله أهل الصيدلة ، فعندهم مصطلح يسمونه « برشمة المر » ، فإن كان الدواء مُرًا لا يستسيغه المريض غلّفوه بمادة سكرية حتى يمرُّ من منطقة التذوق ، فلا يشمر المريض بمرارته .

وقد جعل الخالق سبحانه منطقة التذوق في اللسان فحسب ، دون غيره من الأعضاء التي يمرُّ بها الطعام ، واللسان أية من آيات الله في خلق الإنسان . ومظهر من مظاهر قدرته سبحانه ، حيث جعل فيه حلقات دقيقة يختصُّ كل منها بتذوق نوع من الطعام : فهذه للحلو ، وهذه للمر ، وهذه للحريف ، وهكذا ، مع أنها مُتْرَاصَة ومُلْتَصِقة بعضها ببعض .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٦/٥ ، ٢٥٧) ، والطبراني في معجمه الكبير (١١٠/٨ ، ٢١٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « اللهم اغفر ذنبي ، وظهر قلبي ، وحسن فرجي » فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء .

وكما تحدث برشمة النواء الحسى المر ، كذلك يحدث فى
العلاجات الادبية المعنوية ، فيُفْلح الناصح نصيحته ليقبلها المقلق
ويتأثر بها ؛ لذلك قالوا : النصيح تليل ، فاستعبروا له خفة البيان :

وقالوا : الحقائق مُرّة ، فلا ترسلوها جيلاً ، ولا تجعلوها جَدّاً .

وعلى الناصح أن يراعى حال المنصوح : وأن يرفق به ، فلا
يجمع عليه نسوة الحرمان مما ألف مع قسوة النصيحة . وقد وضع
لنا الحق سبحانه المنهج الدعوى الذى يجب أن نمير عليه فى قوله
تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ ۖ ﴾ [النحل]

ومن أدب النصيحة أيضاً الذى تعلمناه من النبي ﷺ أن تكون
سراً ، فليس من مصلحة أحد أن تُذاع الأسرار ؛ لأن لها أثراً سلبياً
فى حياة المجتمع كله وفى المنصوح نفسه ، فإن سترت عليه فى
نصيحتك له كان أدعى إلى قبوله لما تقول ، وقديماً قالوا : مَنْ نصح
أخاه سراً فقد ستره وذكّاه ، وَمَنْ نصحه جهراً فقد فضحه وشكّاه^(١) .

ثم يقول تعالى : ﴿ وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٣١)

[الإسراء]

والسبيل هو الطريق الموصل لغاية ، وغاية الحياة أننا نُستخلفون
فى الأرض ، خلقنا الله لعمارتها والسعى فيها بما يُسعدنا جميعاً ،
ويعود علينا بالخير والصلاح ، فإذا ضلّ الإنسان وانحرف عما رسمه
له ربه أفسد هذه الخلافة ، وأشقى الدنيا كلها بدل أن يُسعدنا .

واعتقد أن ما نشاهده الآن فى بيئات الانحلال والانصراف ،

(١) الشين : العيب . والمشايين : المعاصين والمطايح : [لسان العرب - مادة : شين] .

وما امتدُّ منهم إلى بلاد الإسلام من التفريع والرعب يجعلنا نؤمن بأن الزنا فعلاً ساء سيئاً ، وساء طريقاً ومسلكاً ، يقضى على سلامة المجتمع وأمنه وسعادته .

ويكفى أنك إذا خرجتَ من بيتك في مهمة تستلزم المبيت تأخذ جميع لوازمك وأدواتك الشخصية ، وتخاف من شبح العدوى الذي يطاردك في كل مكان ، في المجرة التي تدخلها ، وفي السرير الذي تنام عليه ، وفي دورة المياه التي تستعملها ، الجميع في رُعب وفي هلع ، والإيدز ينتشر انتشار النار في الهشيم ، وأصبح لا يسلم منه حتى الأسوياء الأطهار .

وما حدث هذا الفزع إلا نتيجة لخروج الإنسان عن منهج الله خروجاً جعل هذه المسألة فوضى لا ضابط لها ، فأحدث الله لهم من الأمراض والبلايا بقدر فجورهم وعصيانهم . وما داموا لم يأتوا بالحسنى فليأتوا راضين مُقرِّعين .

لذلك العالم كله الآن يباشر مشروعات عفة وطهارة ، لا عن إيمان بشرح الله ، ولكن عن خَوْف وهَلَع من أمراض شتى لا ترحم ، ولا تفرق بين واحد وآخر .

إذن : الزنا فاحشة وساء سيئاً ، وما هي الأحداث والوقائع تثبت صدق هذه الآية ، وتثبت أن أيَّ خروج من الخلق عن منهج الخالق لن يكون وراه إلا نكد الدنيا قبل ما ينتظرهم في الآخرة .

والآن وقد ضممنا سلامة الاعراض ، وضممنا طهارة النسل ، وأصبح لدينا مجتمع طاهر سليم ، يأمن فيه الإنسان على هذا

الجانب ، فلا بدّ إذن أن نحافظ فيه على الأرواح ، فلا يعتدى أحد على أحد ، فيقول تعالى :

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ
مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي
الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (٣٢)

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ .. (٣٢)﴾ [الإسراء]

كان القياس أن يُقابل الجمع بالجمع ، فيقول : لا تقتلوا النفوس التي حرّم الله ، لكن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يقتل النفس الواحدة مسئولية الجميع ، لا أن يسأل القاتل عن النفس التي قتلها ، بل المجتمع كله مسئول عن هذه الجريمة .

﴿الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ .. (٣٢)﴾ [الإسراء] أي : جعلها محرمة لا يجوز التعدي عليها ؛ لأنها بتيان الله وخلقه وصناعته ، وبتيان الله لا يهدمه أحد غيره ، أو نقول : ﴿النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ .. (٣٢)﴾ [الإسراء] أي : حرّم الله قتلها .

﴿إِلَّا بِالْحَقِّ .. (٣٢)﴾ [الإسراء] وهذا استثناء من الحكم السابق الذي قال : لا تقتلوا النفس التي حرّم الله ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ أي : ولكن اقتلوها بالحق ، والحق هنا المراد به ثلاثة أشياء :

- الفصاخ من القاتل .

- الردّة عن الإسلام .

- زِنَا الْمُحْصَنَاتِ أَوْ الْمُحْصَنَةِ (١).

وهذه أسناب ثلاثة تُوجب قَتْلُ الإنسان ، والقَتْلُ هنا يكون بالحق
أى : بسبب يستوجب القتل .

وقد أثار أعداء الإسلام ضجة كبيرة حول هذه الحدود وغيرها ،
واتهموا الإسلام بالفسرة والوحشية ، وحُجَّتْهم أن هذه الحدود تتنافى
وانسانية الإنسان وأدميته ، وتتعارض مع الحرية الدينية التى يقول
بها الإسلام فى قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ .. ﴾ (٢٥٦) [البقرة]
فى القصاص قالوا : لقد خسر المجتمع واحداً بالقتل ، فكيف
تُزيد من خسارته بقتل الآخر ؟

نقول : لا بُدَّ أن نستقبل أحكام الله بفهمٍ وِاعٍ ونظرة متاملة ،
فليس الهدف من تشريع الله للقصاص كثرة القتل ، إنما الهدف ألا يقع
القتل ، وألا تحدث هذه الجريمة من البداية .

فحين يُخبرك الحق سبحانه أنك إن قُلتَ فسوف تُقتل ، فهو
يحمى حياتك وحياة الآخرين . وليس لدى الإنسان أغلى من حياته ،
حتى القاتل لم يقتل إلا لأنه يحب الحياة ، وقتل من أجلها مَنْ قتل ؛
لأنه ربما خدش عِزُّه لو كرامته ، وربما لأنه عدو له أقوى منه .

ولا شك أن حياته أغلى من هذا كله ، فحين نقول له : إن قُلتَ
ستقتل ، فنحن نمنعه أن يُقدم على هذه الجريمة ، ونكسح له بأقصى
ما يمكن من العقوبة . ولذلك قالوا : القَتْلُ أنقَى للقتل .

(١) أحسن الرجل وأحصنت المرأة : تزوجا ، وكان الزوج حصن يحمى المستزوج من الوقوع
فى الشهوات فهو مُحْصَن . [القاموس القويم ١/ ١٥٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ .. ﴾ (١٧٩)

[البقرة]

وهذا نداء لأصحاب الأفهام والعقول الواعية ، ليس القصاص كما يظن البعض ، بل فيه الحياة وفيه سلامة المجتمع وحسن الدماء .

ويجب أن يكون عندنا نقطة استقبال لأحكام الله ؛ لأن القاتل ما قتل إلا حينما غفل عن الحكم ، ويجب أيضاً أن ننظر إلى حكم القصاص نظرة موضوعية ، لأنه كما حصى غيري من قتلى له حماني أيضاً من قتل غيري لي ، وما دامت المسألة : لك مثل ما عليك ، وحظك منها كحظ الناس جميعاً ، فلماذا الاعتراض ؟

وكذلك في السرقة ، حينما يقول لك : لا تسرق ، فانت ترى أن هذا الأمر قد قيد حريتك أنت ، لكن الحقيقة أنه أيضاً قيد حرية الآخرين بالنسبة للسرقة منك . والذي يتأمل هذه الحدود يجدها في صالح الفرد ؛ لأنها تُقيد حريته وهو فرد واحد ، وتُقيد من أجله حرية المجتمع كله .

وفي الزكاة ، حينما يُوجب عليك الشارح الحكيم أن تُخرج قدرًا معلومًا من مالك للفقراء ، فلا تقل : هذا مالي جمعه بجهدي وعرقى . ونقول لك : نعم هو مالك . ولكن لا تنس أن الأيام دول وأغيار ، والغنى اليوم قد يفتقر غداً ، فحين تعضك الأيام فسوف تجد من يعطيك ، ويكيل لك بنفس الكيل الذي كُنتَ به للناس .

إنن : يجب أن نكون على وعى في استقبال الأحكام عن الله تعالى ، وأن ننظر إليها نظرة شمولية ، فنرى ما لنا فيها وما علينا ،

وما دامت هذه الأحكام تعطينا بقدر ما نأخذ منها فهي أحكام عادلة .

وحكم القصاص يجعل الإنسان حريصاً على نفسه ، ويمتنع أن يُقدم على القتل ، فإن غفل عن هذا الحكم وارتكب هذه الجريمة فلا بُدَّ أن يقتصر منه ؛ فإن أخذنا الشهامة وتشدقنا بالإنسانية والكرامة والرحمة الزائفة ، وعارضنا إقامة الحدود فليكن معلوماً لدينا أن مَنْ يعارض في إعدام قاتل فسوف يتسبب في إعدام الملايين ، وسوف يفتح الباب لفوضى الخلافات والمنازعات ، فكل مَنْ اختلف مع إنسان سارع إلى قتله ؛ لأنه لا يوجد رادع يُردعه عن القتل .

إن : لكي نمنع القتل لا بُدَّ أن نُنفذَ حكم الله ونقيم شرعه ولو على أقرب الناس ؛ لأن هذه الأحكام ما نزلت لتكون كلاماً يُتلى فقط ؛ بل لتكون منهجاً عملياً يُنظم حياتنا ، ويحمي سلامة مجتمعنا .

لذلك جعل الحق سبحانه وتعالى تنفيذ هذه الأحكام علانية أمام الجميع ، وعلى مزأى ومسمع المجتمع كله ؛ ليعلموا أن أحكام الله ليست شفوية ، بل ما هي تُطبق أمامهم ، وصدق الله تعالى حين قال : ﴿ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور]

والذين اعترضوا على القصاص اعترضوا أيضاً على إقامة حدِّ الردة ، ورأوا فيه وحشية وكِبَتْنا للحرية الدينية التي كفلها الإسلام في قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ .. ﴾ [البقرة]

والحقيقة أن الإسلام حينما شرع حدَّ الردة ، وقال بقتل المرتد عن الدين أراد أن يُصعِّب على غير المصلحين الدخول في الإسلام ، وأن يُضيق عليهم هذا الباب حتى لا يدخل في الإسلام إلا مَنْ أخلص

سورة الاسراء

﴿٨٥﴾

له ، واطمأن قلبه إليه ، وهو يعلم تماماً أنه إن تراجع عن الإسلام بعد أن دخل فيه فجزاؤه للقتل .

فهذه تُحسب للإسلام لا عليه ؛ لأنه اشترط عليك أولاً ، وأوضح لك عاقبة ما أنت مُقدم عليه .

أما حرية الدين والعقيدة فهي لك قبل أن تدخل الإسلام دخولاً أولاً ، لا يجبرك أحد عليه ، فلك أن تظلّ على دينك كما تحب ، فإن أردت الإسلام فتفكر جيداً وتبّر الأمر وابحث بكل طاقات البحث لديك .

فليس في دين الله مجالٌ للتجربة ، إن أعجبك تظلّ في ساحته ، وإن لم يرقّ لك تخرج منه ، فإن علمت هذه الشروط فليس لك أن تعترض على حد الردّة بعد ذلك . ولتعلم أن دين الله أعزّ وأكرم من أن يستجدي أحداً للدخول فيه .

ثم يقول تعالى : ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا .. (٣٣)﴾ [الاسراء]

وهذا حكم نفى ، المفروض ألا يحدث . ومعنى ﴿مَظْلُومًا﴾ أى : قُتل دون سبب من الاسباب الثلاثة السابقة أى : دون حق ، فعلى قرّض أن هذا القتل وقع بالفعل ، فما الحكم ؟

يقول تعالى : ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرُلَيْهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ .. (٣٤)﴾ [الاسراء]

وليه : أى وليّ المقتول ، وهو مَنْ يتولّى أمره من قرابته : الابن أو الاخ أو الابن أو العم .. الخ فهو الذى يتولّى امر المطالبة بدمه .

﴿سُلْطَانًا .. (٣٢)﴾ [الإسراء] أى : شرعنا له ، وأعطيناه الحق والقوة فى أن يقتل القاتل ، والسلطان يكون فى خدمة التنفيذ ، ويُمكنه منه . وكذلك المؤمنون أيضاً يقفون إلى جواره ، ويساعدونه فى تنفيذ هذا الحكم ؛ لأن الأمر من الله قد يكون رادعه فى ذات النفس ، لكن إن ضَعُفَت النفس فلا بُدَّ لرادع من الخارج ، وهنا يأتى دور السلطان ودور المجتمع الإيماني الذى يُعين على إقامة هذا الحكم .

إذن : جعل الحق سبحانه وتعالى سلطان القصاص لولى الدم ، فإن لم يكن له ولى فإن السلطان ينتقل للحاكم العام ليقضى إقامة هذا الحكم ، لكن ما يُتعب الدنيا - حينما ينتقل حق القصاص إلى الحاكم العام - طول الإجراءات التى تُفرض الحكم عن المراد منه ، وتُذكى نار الحقد والغِلِّ والثُرة فى نفس ولى الدم .

فولى الدم وحده الذى يُعانى طول فترة التقاضى مع أناس لا يعنيهم أن تطول هذه الفترة أو تقصر ؛ لأن طول فترة التقاضى تاتى فى صالح القاتل ، حيث بمرور الأيام - بل والسنين - تبرد شراسة الجريمة فى نفوس الناس ، وتأخذ طريقاً إلى طيات القسيان .

وبهذا تبهت الجريمة وتُنسى بشاعتها ، وبدلاً أن يقف المجتمع ويفكر فى القاتل وفى القصاص منه ، تتحول الأنظار والعواطف إلى النفس الجديدة التى ستقتل ، وبذلك يتعاطف الناس معه بدل أن يتعاطفوا فى إقامة القصاص عليه .

لكن يجب أن يُقام القصاص قبل أن تبرد شراسة الجريمة فى النفوس ، وتبهت وتفقد حرارتها .

والحق سبحانه وتعالى كما شرع القصاص ، وجعله في يد وليّ الدم ، أراد في الوقت نفسه ألا يجرم المجتمع من طموحات العفو الذي يُنهي أصول الخلاف ، فيقول تعالى : ﴿فَمَنْ عَلَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ .. (١٧٨)﴾ [البقرة]

لغى جَوُّ القتل وثورة الدماء التي تغلّى بالثأر يتكلم الحق سبحانه عن العفو والأخوة والمعروف والإحسان ، فمهما كان الأمر فالمؤمنون إخوة ، وباب العفو والإحسان مفتوح . ولوليّ الدم بعد أن أعطيناه حَقَّ القصاص ندموه إلى العفو ، وله أن يأخذ الدية^(١) وتنتهي العمالة ، وله أن يعفو عن بعضها أو عنها كلها .

إنّ : فإعطاء الحق منع عن المقتول له ذلك التسلّط من القاتل ؛ لأن الله تعالى أعطاه حَقَّ القصاص منه ، فإذا ما عفا عنه عكّم القاتل أن حياته أصبحت هبة من وليّ الدم ، وما دام الأمر كذلك فسوف تتلاشى بينهما الصفات والأحقاد ، ويحل محلها الوفاق والمحبة والسلام ، ونُهي تسليع الثارات الذي لا ينتهي .

وقد اشتهر في سعيد مصر - وكان مثالا للاخذ بالثأر - أن القاتل يأخذ كفته في يده ، ويذهب به إلى وليّ الدم ويُسلم نفسه إليه معترفاً بجريمته ، معطياً لوليّ الدم حرية التصرف فيه . فما يكون من وليّ الدم أمام هذا الاستسلام إلا أن يعفو ويصفح ، وبذلك تُقْلَع الصفات من جذورها .

(١) الدية : هي المال الذي يجب بسبب الجناية . وتُؤدّى إلى المجنى عليه أو وليه . والدية تكون مغلطة ومغلولة . فالمغلطة يجب في قتل الخطأ . والمغلولة يجب في شبه العمد . [فقه السنة ٢ / ٢٧ - ٢٨] .

ثم يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (٢٣) [الإسراء]

أي : طالما أن الله أعطاك حقَّ القصاص فليكنَّ القصاص بقدره دون زيادة أو تعدُّ أو مجاوزة للمدِّ ، والإسراف في القتل يكون بأوجه عدة :

فقد يكون القاتل غير ذي شأن في قومه ، فلا يرضى وليُّ الدم بقتله ، بل يتطلع إلى قتل إنسان آخر ذي مكانة وذي شأن ، فيقتل إنساناً بريئاً لا ذنبَ له ، وهذا من الإسراف في القتل ، وهو إسرافٌ في ذات المقتول .

وقد يكون الإسراف في الكَمِّ ، فإن قُتلَ واحد فلا يكتفى وليُّ الدم بأن يقتل القاتل ، بل يحمله الخِلُّ وثورَة الدم إلى أن يقتل به أكثر من واحد .

وقد يكون الإسراف بأن يُمَثَّلَ بجثة المقتول ، ولا يكفيه قتله ، والمفروض ألا يحملك الغضب على تجاوز الحدِّ المشروع لك . وقد أراد النبي ﷺ أن يفعلها في قاتل حمزة ، فنهاه الله عن ذلك ^(١) .

ثم يقول تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴾ (٢٤) [الإسراء]

أي : لا يجوز له أن يسرف في القتل : لأننا لم نتدخل عنه ، بل وقفنا بجانبه وأعطيناه حقَّ القصاص ومكثاه منه ، إذن : فهو منصور

(١) حين قُتل حمزة ومثَّل به في أحد قال رسول الله ﷺ : « لئن أظهرتني الله عليهم لأمتن ثلاثين رجلاً منهم ، فلما سمع المسلمون ذلك قالوا : والله لئن ظهرنا عليهم لقتلن بهم مكة لم يمتلها أحد من العرب بأحد قط ، فنزل الله ﴿ وَإِنْ هَاتِمُ فَهَاتِمُوا بِبَنِي نَافِثٍ مَا هُوَ لَكُمْ بِهِ وَكُنْ مَعَكُمْ لَوْ هُوَ غَيْرَ إِيصَارِينَ ﴾ (١٢٥) [النحل] .

سورة الاسراء

٨٥١٩

ليس متروكاً ، فيجب أن يقف عند حدّ النصرة لا يتجاوزها : لأنه إن تجاوزها بقتل غير القاتل ، فسوف يُقتل هو الآخر قصاصاً .

ثم يقول الحق سبحانه :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۚ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۚ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ۝٣٤﴾

وهذا أيضاً يقول الحق سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا .. ٣٤ ﴾ [الاسراء]

ولم يقل : ولا تأكلوا مال اليتيم ليحذرنا من مجرد الاقتراب ، أو التفكير في التعدّي عليه ؛ لأن اليثم منظر من مظاهر الضعف لا يصح أن تجترّبه عليه .

و (اليتيم) هو مَنْ مات أبوه وهو لم يبلغ مبلغ الرجل وهو سنّ الرشد ، وما دام قد فقد أباه ولم يعد له حاضن يرعاه ، فسوف يضجر ويتألم ساعة أن يرى غيره من الأولاد له أب يحنو عليه ، وسوف يحقد على القدر الذي حرّمه من أبيه .

فيريد الحق سبحانه وتعالى أولاً أن يستل من قلب اليتيم وفكره هذه المشاعر ؛ لذلك يوصي المجتمع به ليظهر أنه وإن فقد أباه فالمؤمنون جميعاً له آباء ، وفي حُرّمهم وعطفهم عوّض له عن وفاة والده .

(١) حتى يبلغ أهده : أي يبلغ السن التي تشك فيها أحشائه ونفوسه [القاسم من القويم ٣٤٧/١] قال الزجاج : بلوغه أهده أن يؤتس منه الرشد مع أن يكون بالغاً . وقال بعضهم : حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة . قال أبو إسحاق : لست أعرف ما وجه ذلك : لأنه إن أمرك قبل ثمانى عشرة سنة وقد أوتس منه الرشد فطلب دفع ماله إليه وجب له ذلك . [لسان العرب - مادة : عهد] .

وكذلك حينما يرى الإنسان أن اليتيم مكرم في مجتمع إيماني يكفله ويرعاه ، ويعتبره كل فرد فيه ابناً من أبنائه ، يطمئن قلبه ولا تُفزعُه أحداث الحياة في نفسه ، ولا يقلق إنْ قُدِّرَ له أنْ ييُتِمَّ أولاده ، فسوف يجدون مثل هذه الرعاية ، ومثل هذا الحنان من المجتمع الإيماني .

إذن : إنْ وجد اليتيم في المجتمع عَوْماً عن أبيه عَطفاً وحناناً ورعاية يرضى بما قُدِّرَ له ، ولا يثأبُ على قدر الله ، وكذلك تطمئن النفس البشرية إنْ قُدِّرَ عليها اليتيم في أولادها .

ثم يقول تعالى : ﴿إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ ..﴾ (٣٤) [الإسراء]

أى : لا تنتهز يَتِمَّ اليتيم ، وأنه ما يزال صغيراً ضعيف الجانب ، فتطمع في ماله ، وتأخذه دون وجه حق .

وقوله : ﴿إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ ..﴾ (٣٤) [الإسراء] استثناء من الحكم السابق ﴿وَلَا تُقْرَبُوا ...﴾ يبيح لنا أن نقرب مال اليتيم ، ولكن بالتّي هي أحسن .

و ﴿أَحْسَنُ﴾ أفعل تفضيل تدل على الزيادة في الإحسان ، فكان لدينا صفتين معدوحتين : حسنة وأحسن ، وكان المعنى : لا تقربوا مال اليتيم بالطريقة الحسنة فحسب ، بل بالطريقة الأحسن . فما الطريقة الحسنة ؟ وما الطريقة الأحسن ؟

الطريقة الحسنة : أنك حين تقرب مال اليتيم لا تُبدده ولا تتعدى عليه . لكن الأحسن : أن تُتِمَّ له هذا المال وتُكَمِّره وتحفظه له ، إلى أن يكون آمناً للتصرف فيه .

سُورَةُ الْأَنْزَلِ

٨٥٢١

لذلك فالحق سبحانه حينما تكلم عن هذه المسألة قال :
﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا .. (٥)﴾ [النساء]

ولم يقل : وارزقوهم منها ؛ لان الرزق منها يُنْقَصُها ، لكن معنى :
﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا .. (٥)﴾ [النساء] أى : من ريعها وربحها ، وليس من رأس المال .

والأ لو تصورنا أن أحد الأوصياء على الأيتام عنده مال ليتيم ،
وأخذ ينفق عليه من هذا المال ، ويُخرج منه الزكاة وخلافه ، فسوف
ينتهى هذا المال ويبلغ اليتيم مبلغ الرشد فلا يجد من ماله شيئا
يُعْتَدُّ به .

وكان الحق - تبارك وتعالى - يقول : حَقَّقُوا الْحَسَنَ أَوَّلًا
بالمحافظة على مال اليتيم ، ثم قَدِّمُوا الْأَحْسَنَ بِتَنْمِيَّتِهِ لَهُ وَزِيَادَتِهِ
زيادة تتسع لنفقات حياته . والأ فسوف يشبَّ الصغير ، وليس أمامه
من ماله شيء .

والحق سبحانه وتعالى يزيد ألا يحرم اليتيم من خبرة أصحاب
الخبرة والصلاحية الاقتصادية وإدارة الأموال ، فقد يكون من هؤلاء
مَنْ ليس لديه مال يعمل فيه ، فليعمل في مال اليتيم ويديره له
ويُنَمِّيهِ ، وليأكل منه بالمعروف ، وإنَّ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ عَنْهُ ؛ لَأنَّهُ
لَا يَحِلُّ لَهُ ، يقول تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا
فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ .. (٦)﴾ [النساء]

لان الإنسان إذا كان عنده خبرة في إدارة الأموال ولديه الصلاحية
فلا تُعْطَلُ هذه الخبرة ، ولا نَحْرَمُ منها اليتيم ، وهكذا نوفر نفقة

صاحب الخبرة الذي لا يجد مالا ، ونفقة اليتيم الذي لا يستطيع إدارة أمواله ، وبذلك يتم التكامل في المجتمع الإيماني .

ثم يقول تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۚ ۝٢١ ﴾ [الإسراء]

أي : حتى يكبر ويبلغ مبلغ الرجال ، ولكن هل هذه الصفة كافية لكي نُعطى لليتيم ماله وقد بلغ سنَّ الرُّشد والتكليف ؟

في الحقيقة أن هذه الصفة غير كافية لنُسلم له ماله يتصرف فيه بمعرفته ؛ لأنه قد يكون مع كِبَرِ سنِّه سفيهاً لا يُحسن التصرف ، فلا يجوز أن نترك له المال ليُبذِّره ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ ۖ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ۚ ۝٢٢ ﴾ [النساء]

وقال في آية أخرى : ﴿ وَلَا تَزُولُوا أَمْوَالَكُمْ ۚ ۝٢٣ ﴾ [النساء]

ولم يقل : أموالهم ، لأن السفيه ليس له مال ، وليس له ملكية ، والمال مال ربي الذي يحافظ عليه ويُنميّه له .

إذن : فالرُّشد وهو سلامة العقل وحسن التصرف ، شرط أساسي في تسليم المال لليتيم ؛ لأنه أصبح بالرُّشد أهلاً للتصرف في ماله .

وكلمة : ﴿ أَشُدَّهُ ۚ ۝٢١ ﴾ [الإسراء] أي : يبلغ شدة تكوينه ، ويبلغ الأشدَّ أي : تستوي ملكاته استواءً لا زيادة عليه ، فاعضاء الإنسان تنمو وتتربى مع نموه على مرَّ الزمن ، إلى أن يصل سنَّ الرشد ويصبح قادراً على إنجاب مثله ، وهذه هي سنُّ الأشدَّ أي : الاستواء .

(١) آنس الشيء : أدركه وأحسّه ببصره أو بطنه وفكره . أي : علمتم وأدركتم إدراكاً معنوياً . [القاموس اللغوي ١/ ٢٧] .

سورة الإسراء

﴿٨٥٢٢﴾

لذلك أجلّ الله تعالى التكليف للإنسان إلى سنّ البلوغ : لأنه لو كلفه قبل أن يبلغ ثم طرأ عليه البلوغ بعد التكليف لاحتجّ بما طرأ عليه في نفسه من تغيرات لم تكن موجودة حال التكليف .

ثم يقول تعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ (٢١) [الإسراء]

﴿العهد﴾ ما تعاقد الإنسان عليه مع غيره عقداً اختيارياً يلتزم هو بنتائجه ومطلوباته ، وأول عقد أبرم هو العقد الإيماني الذي أخذه الله تعالى علينا جميعاً ، وأنت حرٌّ في أن تدخل على الإيمان بذاتك مختاراً أو لا تدخل ، لكن حين تدخل إلى الإيمان مُختاراً يجب أن تلتزم بعهد الإيمان ؛ لأن الله لا يريد منك قوالب تخضع ، ولكن يريد منك قلوباً تخضع ، ولو أراد الله منك قوالب تخضع ما استطاع واجد منك أن يشدّ عن الإيمان بالله .

لذلك خاطب الحق تبارك وتعالى رسوله بقوله : ﴿لَمَلِكٌ بَاخِعٌ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٢) إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلمت أعناقهم لها خاضعين (٤) [الشعراء]

فإنه لا يريد أعناقاً ، وإنما يريد قلوباً ، لكن يخلط كثير من الناس إن أمرته بأمر من أمور الدين فيقول : ﴿لا إكراه في الدين ..﴾ (٢٥٩) [البقرة] نقول له : أنت لم تحسن الاستدلال ، المراد : لا إكراه في أن تدخل الدين ، ولكن إذا دخلت فطيك الالتزام بمطلوباته .

ومن باطن هذا العهد الإيماني تنشأ كل العقود ، لذلك يجب الوفاء بالعهود ؛ لأن الوفاء بها جزء من الإيمان ، فأنت حرٌّ أن تقابل فلاناً

أولا تقابله ، إنما إذا عاهدته على المقابلة فقد أصبحت ملزماً بالوفاء :
لأن المقابل لك قد رتب نفسه ومصلحته على أساس هذا اللقاء ، فإن
أخلفت معه العهد فكأنك أطلقت لنفسه حرية الحركة ، وقيدت حركة
الآخر .

وهذه صفة لا تليق أبداً بالمؤمنين ، وقد جعلها النبي ﷺ من
صفات المنافقين^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ (٢٤)

[الإسراء]

قد يكون المعنى : أى مسئولاً عنه ، فيسأل كل إنسان عن عهده
أوفى به أم أخلفه ؟

وقد يراد ﴿ مَسْئُولاً ﴾ أى : مسئول ممن تعاهد عليه أن ينفذه ،
وكانه عدى المسئولية إلى العهد نفسه ، فأنا حر وأنت حر ، والعهد
هو المسئول .

والحق سبحانه وتعالى يستعمل اسم المفعول فى مواضع تقول
للوهلة الأولى أنه فى غير موضعه ، ولكن إذا دقت النظر تجده فى
موضعه بليغاً غاية البلاغة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ
جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسُورًا ﴾ (٤٥) [الإسراء]

هكذا بصيغة اسم المفعول ، والحجاب فى الحقيقة ساتر وليس
مستوراً ، ولكن الحق سبحانه يريد أن يجعل الحجاب صفيقاً ، كأنه

(١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه ثلاثة منهن كان من نفاق حتى يدمها ، إذا حدث كذب ، وإذا حامد فخر ، وإذا عهد أخلف ، وإذا خاسم هجر » أخرجه مسلم فى صحيحه (٥٨) .
وكذا البيهقى فى صحيحه (٢٦٥٩) .

نفسه مستور بحجاب الغير ، كما يصنع بعض العتريين سقائر البيوت من طبقتين ، فتصبح الستارة نفسها مستورة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ٥٧ ﴾ [النساء] أي : أن الظل نفسه مُظْلَلٌ .

وانظر إلى حال المجتمع إذا لم تُرَاعَ فيه اليهود ، ولم تُحْتَرَمَ المواثيق ، مجتمع يستهين أهله بالوفاء وشرف الكلمة ، فسوف تجده مجتمعاً مُفَكِّكاً فَقَدَتْ فيه الثقة بين الناس ، وإذا ما فَقَدَتْ الثقة وضاع الرفاء وشرف الكلمة الذي تُدار به حركة الحياة فأعلم أنه مجتمع فاشل ، وليس أهلاً لرقى أو تقدم .

ولاهمية العهد في الإسلام نجده يتمدد بمجرد الكلمة ، وليس من الضروري أن يُسَجَّلَ في سجلات رسمية ؛ لأن المؤمن تثق في كلمته حتى إن لم تُوثَّق وتكتب .

ومن هنا وجد ما يسمونه بالحق القضائي وبالحق الديني ، فيقولون : هذا قضاء وهذا ديانة ، والفرق واضح بينهما ، ويمكن أن نضرب له هذا المثل :

هَبْ أَنْكَ أَخَذْتَ دَيْنًا مِنْ صَدِيقٍ لَكَ ، وَكَتَبْتَ لَهُ مُسْتَقْدًا بِهَذَا الدِّينِ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبُهُ ، ثُمَّ قَابَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ تَيَسَّرَ لَكَ السَّدَادُ وَوَقَّيْتَ لَهُ بِدَيْنِهِ ، لَكِنَّهُ اعْتَذَرَ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمُسْتَقْدِ مَعَهُ الْآنَ ، فَقُلْتَ لَهُ : لَا عَلَيْكَ أَرْسَلَهُ لِي مَتَى شِئْتَ ، فَلَمْ تَصُورْنَا أَنَّهُ أَرَادَ الْغَدْرَ بِكَ وَأَنْكَرَ سَدَادَ الدِّينِ ، فَالْقَضَاءُ يَقُولُ : لَهُ الْحَقُّ فِي اخْذِ دَيْنِهِ ، أَمَّا دِيَانَةُ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ .

إذن : العهد الذي نعقده مع الناس يدخل تحت المسؤولية الدينية وليس القضائية .